الأمم المتحدة

S/2004/682

مجلس الأمن

Distr.: General
25 August 2004
Arabic
Original: English

التقرير الأول للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي

أولا – مقدمة

١ – أسس مجلس الأمن بموجب قراره ١٥٤٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤ عملية الأمم المتحدة في بوروندي (أونوب) لفترة مبدئية قدرها ستة أشهر اعتبارا من ١ حزيران/يونيه وطلب إليّ تقديم تقرير عن التطورات كل ثلاثة أشهر، بما يشمل إنفاذ اتفاق أروشا وتنفيذ ولاية العملية. وقد أعد هذا التقرير عملا بذلك القرار وهو يغطي التطورات الرئيسية التي جدت منذ تقريري المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ عن الحالة في بوروندي (A/2004/210).

ثانيا – التطورات السياسية

العملية الانتقالية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخرطت الأطراف البوروندية في مفاوضات مكثفة بشأن العملية الانتخابية والترتيبات المتعلقة بالفترة التالية للمرحلة الانتقالية وبتقاسم السلطة. وفي ٢٦ آذار/مارس، دعا الرئيس دوميتيان أندايزيي ٢٧ من الأحزاب والحركات السياسية المسلحة إلى منتدى لجميع الأطراف لمناقشة الانتخابات والصكوك القانونية المتعلقة بحكم بوروندي في أعقاب المرحلة الانتقالية. وانتهت هذه الاجتماعات دون التوصل إلى توافق في الآراء. ومن ثم، اجتمع الميسر (جمهورية جنوب أفريقيا) بالأحزاب والحركات السياسية في خمس مناسبات فيما بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه في بوجمبورا وبريتوريا. وقد أبدت ممثلتي الخاصة، كارولين مكاسكي، تعاونا وثيقا مع الميسر والأحزاب لدفع هذه العملية إلى الأمام لدى تسلمها لمهام عملها في بوجمبورا في ٢٥ حزيران/يونيه.

260804 260804 04-46775 (A)

٣ - ودعت الأطراف التوتسية إلى إدخال بعض التنقيحات في اتفاق أروشا والاتفاقات اللاحقة، أي تناوب رئاسة الجمهورية بين أحزاب الهوتو والتوتسي؛ وأن يكون لرئيس الجمهورية نائب واحد (من التوتسي) له سلطة النقض بدلا من نائبين من جماعات عرقية مختلفة على نحو ما جاء في اتفاق أروشا؛ وأن تكون الفترة المؤقتة الفاصلة بين المرحلة الانتقالية والديمقراطية الكاملة ١٠ سنوات بدلا من ٥ سنوات. وعلاوة على ذلك، فبينما يتيح اتفاق أروشا للأحزاب التي يهيمن عليها الهوتو أو التوتسي أن تشغل مقاعد الهيئات التشريعية، تحاج أحزاب التوتسي بأن عدالة التمثيل في الهيئات التشريعية تفرض أن يشغل ممثلون من الأحزاب التي يقودها التوتسي نسبة لا تقل عن ٧٠ في المائة من نسبة الأربعين في المائة المخصصة للتوتسي، أما الثلاثين في المائة المتبقية، فيشغلها ممثلون من التوتسي من الأحزاب التي أغلبها من الهوتو. وقد عارضت الأحزاب التي يهيمن عليها الهوتو هذه التعديلات على الاتفاقات. ومن الجدير بالملاحظة أن القانون يحتم الاختلاط العرقي في تشكيل الأحزاب السياسية، أي أنه يوجب أن تكون كل جماعة عرقية ممثلة في أعضاء كل حزب بما لا يقل عن ثلاثين في المائة منهم.

٤ - وخلال اجتماع عقد في بريتوريا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تموز/يوليه، أكد الميسر ضرورة الالتزام بالاتفاقات. وبينما قبلت أحزاب الهوتو هذا الموقف، رفضته أحزاب التوتسي. وفي ٢٢ تموز/يوليه، شجب ألفونس كاديغي، نائب رئيس الجمهورية المنتمي إلى حزب اتحاد التقدم الوطني المهيمن عليه التوتسي، المناقشات باعتبارها تحابي أحزاب الهوتو.

٥ - ولكسر الجمود، عمد الميسر، بالتنسيق مع أونوب، إلى دعوة جميع الأحزاب والحركات السياسية المسلحة إلى بريتوريا من أجل إجراء جولة جديدة من المشاورات في ٤ و ٥ آب/أغسطس. ورفض المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) المشاركة في المحادثات بدعوى أن موقفه ما زال لم يتغير وأن موعد المحادثات يتوافق مع موعد انعقاد مؤتمره السنوي. وقد انتهت المحادثات مع ٢٠ حزبا من الأحزاب التي يهيمن عليها الهوتو بالموافقة على صيغة لتقاسم السلطة طرحها الميسر ورفضها ١١ حزبا من الأحزاب التي يهيمن عليها التوتسي. ولكن بعض التقدم تحقق مع التنازل الذي تقدمت به أحزاب الهوتو بشأن زيادة عدد المقاعد المخصصة لجماعات الأقلية في الجمعية الوطنية إلى ٢١ مقعدا.

٦ - وفي الوقت ذاته، استمرت الجهود لإقناع ممثلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بأن يؤدوا اليمين الرسمي وأن يشغلوا المقاعد المخصصة لهم في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ومجلس الوزراء، وهو ما كانوا قد رفضوه

احتجاجا على توسيع الجمعية الوطنية وإدخال ضباط جيش سابقين فيها. وفي هذا الصدد، عمد المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية في ٣ أيار/مايو إلى تعليق مشاركته في اجتماعات مجلس الوزراء ومناقشات الجمعية الوطنية إعرابا عن قلقه بشأن التأخر في تعيين أعضائه في مناصب مختلفة. وفي ٤ أيار/مايو، عينت الحكومة الانتقالية ١٣ مسؤولا محليا، من بينهم ثلاثة من أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا)، ومنحت مناصب دبلوماسية إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، من بينها منصبا سفير. غير أن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية ظل يعرب عن تحفظات إزاء إدارة الجمعية الوطنية. وعلى هامش اجتماع عُقد في بريتوريا في ٢٧ تموز/يوليه، التقى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) مع الرئيس أندايزيي ورئيس الجمعية الوطنية للتباحث حول هذه القضايا، وتم الاتفاق على أن يستأنف المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية أنشطته داخل الجمعية الوطنية ومجلس الوزراء. ورغم أن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية يشارك الآن مشاركة نشطة في الجمعية الوطنية ومجلس الوزراء، لكن الاتفاق لم يجر بعد على شروط مشاركته في مجلس الشيوخ.

التحضير للانتخابات

٧ – وفي ٢٨ أيار/مايو، أعلن الرئيس ندايزيي أن مجلس الوزراء قد أقر جدولا جديدا للانتخابات يسعى إلى تأجيل الانتخابات لمدة عام لأسباب فنية. ورفض كل من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية هذا المقترح الذي رحب به اتحاد التقدم الوطني. وخلال مؤتمر القمة الذي عقدته مبادرة السلام الإقليمي في ٥ حزيران/يونيه، أكدت المبادرة ضرورة أن تبدأ العملية الانتخابية دون أدنى تأخير بغية إجراء الانتخابات بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

٨ – وشجعت أونوب الأطراف على أن تفصل بين الجوانب الفنية للتخطيط للانتخابات والمفاوضات السياسية بغية تحقيق تقدم في تنظيم الانتخابات. ورغم أن تقدما قد تحقق في هذا الصدد بإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية في ٥ آب/أغسطس، لكن مفوضيها الخمسة لم يرشحوا بعد. وفور ترشيحهم، ينبغي إقرار تعيينهم بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية الوطنية. واللجنة الانتخابية مسؤولة عن تنظيم العمليات الانتخابية وتنفيذها والإشراف عليها وكذلك إحصاء الأصوات وإعلان النتائج الانتخابية. وبالإضافة إلى

استكمال تشكيل اللجنة الانتخابية ووضع مشروع دستور، ما زال على الحكومة بعد أن تقر قوانين الإدارة المحلية والقوانين الانتخابية.

٩ - وبناء على التقديرات المبدئية، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأونوب ميزانية مبدئية تقدر بحوالي ٢١ مليون دولار من أجل إجراء الانتخابات. وأطلعت عليها الحكومة الانتقالية، ولكن ما زال من اللازم أن تضعها اللجنة الانتخابية في صورتها النهائية. وسوف يؤسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويدير صندوقا استئمانيا للتبرعات المالية من أجل الانتخابات. وبينما أعرب المانحون عن استعدادهم للمساهمة في الصندوق الاستئماني، لم يسهم في تمويل الميزانية حتى اليوم سوى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مليون دولار).

التفاوض مع قوات التحرير الوطنية (رواسا)

١٠ - منذ أن تولت ممثليتي الخاصة مهامها في بوجمبورا في حزيران/يونيه، وهي تتعاون مع الميسر والجهات الأخرى المعنية ببناء الثقة بين الحكومة الانتقالية وقوات التحرير الوطنية (رواسا) بهدف تيسير التوصل إلى تسوية بين الجانبين. وفي هذا الصدد، أعلنت قوات التحرير الوطنية، بعد عقد مؤتمر داخلي في الفترة من ١٨ إلى ٢١ نيسان/أبريل، أنها ستعلق عملياتها القتالية ضد الحكومة الانتقالية. غير أنها خرقت وقف إطلاق النار في غضون ٢٤ ساعة، مما يعكس في الظاهر وجود خلاف حول المسار المقبل بين من شاركوا في المؤتمر والقيادة العسكرية على الأرض.

١١ - وفي مؤتمر القمة المعقود في ٥ حزيران/يونيه، فرض رؤساء دول مبادرة السلام الإقليمية جزاءات فورية لمنع القادة من السفر ودعوا الاتحاد الأفريقي إلى التوصية باتخاذ إجراءات سياسية وقانونية مناسبة إذا لم تنضم قوات التحرير الوطنية إلى عملية السلام في غضون ثلاثة أشهر. وفي اجتماع عقد مع ممثليتي الخاصة في نيروبي في ١٧ و ١٨ تموز/يوليه، أعربت قوات التحرير الوطنية من جديد عن استعدادها لوقف إطلاق النار، وكذلك نزع سلاحها وتسريح قواتها بشرط السماح لها بأن ''تروي قصتها للمجتمع الدولي وتوفير الحماية لأفرادها''. غير أنها ظلت متمسكة بقولها إنها لن تنضم إلى عملية أروشا للسلام التي اعتبرتها مجرد ترتيب لتقاسم السلطة. وأعربت الحكومة الانتقالية من جانبها عن شكها في صدق نوايا قوات التحرير الوطنية (رواسا)، زاعمة أن هذه الحركة صعدت في الوقت ذاته من هجماتها ضد القوات المسلحة البوروندية في ريف بوجمبورا.

١٢ - وبدعوى أن الحكومة عززت قواتها في ريف بوجمبورا، عرضت قوات التحرير الوطنية من جديد وقف إطلاق النار في ٢ آب/أغسطس بشرط تلبية الشروط التالية: السماح للمشردين في ريف بوجمبورا بالعودة إلى ديارهم؛ تنفيذ الاتفاق الموقع في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) والحكومة الانتقالية؛ عودة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية إلى مناطق تمركزها وأن تلزم القوات المسلحة البوروندية ثكناتها؛ تحقق أونوب من أنشطة قوات التحرير الوطنية في المنطقة. وبالنظر إلى شك الحكومة في مدى استعداد قوات التحرير الوطنية لوقف إطلاق النار وقولها إنها لم تعزز مواقعها كما ادعت تلك الجماعة، لم تقبل الحكومة عرض وقف إطلاق النار، ولكنها أشارت إلى أنها مستعدة إلى الدخول في مفاوضات رسمية حوله في فترة لاحقة دون تحديد تاريخ.

١٣ – وتصاعدت في الفترة التالية التوترات في ريف بوجمبورا، ووصلت إلى ذروتها في المذبحة التي راح ضحيتها حوالي ١٦٠ لاجئا كونغوليا من البانيامولينغ في مخيم المرور العابر التابع لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين في غاتومبا. وتشير الأنباء الأولية إلى أن الهجوم كان محكم التخطيط والتنفيذ وأنه استخدمت فيه البنادق الآلية والقنابل اليدوية الحارقة. وقد استهدف اللاجئون البانيامولينغيون بوجه خاص بينما لم يُمس بسوء اللاجئون المنتمون إلى جماعات عرقية أخرى والمواطنون الروانديون العائدون إلى وطنهم. وزعمت قوات التحرير الوطنية على الفور مسؤوليتها عن الهجوم، رغم أن شهود العيان ذكروا لأونوب أن قوات التحرير الوطنية هاجمت بالفعل قاعدة للقوات المسلحة الرواندية قريبة لكن عناصر من حركة الماي ماي الكونغولية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنترهاموي) نفذوا مذبحة غاتومبا. وصرحت قوات التحرير الوطنية فيما بعد أنها هاجمت مخيم اللاجئين انتقاما من دعم اللاجئين البانيامولينغيين المسلحين للقوات المسلحة الرواندية عندما هاجمتها قوات التحرير الوطنية. أما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فقد أنكرت من جانبها أن يكون لها أي ضلع في ذلك الهجوم.

١٤ – وبناء على طلب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٥ آب/أغسطس (S/PRST/30)، بدأ فريق مشترك من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأونوب التحقيق في ١٦ آب/أغسطس لمعرفة الحقيقة وراء المذبحة. وسوف يطلع مجلس الأمن على النتائج التي سيتوصل إليها الفريق وتوصياته.

١٥ – وفي اجتماع مع ممثلتي الخاصة في ١٥ آب/أغسطس، أعرب الرئيس ندايزيي عن قلقه بشأن احتمال قيام تحالف بين قوات التحرير الوطنية وحركة الماي ماي الكونغولية والقوات المسلحة الرواندية السابقة/إنترهاموي. وفور وقوع هذه المذبحة، زادت القوات المسلحة البوروندية من تواجدها في ريف بوجمبورا وعلى طول الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ما زالت مغلقة. وفي الوقت ذاته، أشار رئيس أركان حرب القوات المسلحة

البوروندية إلى أن قواته لن تتردد في مهاجمة جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا ما سمحت بشن هجمات؛ وقد تراجع عن هذا التصريح فيما بعد رئيس الجمهورية أندايزيي.

١٦ - وفي ١٦ آب/أغسطس أقيم قداس دفن جماعي لضحايا المذبحة، حضره آلاف الناس، ومن بينهم الرئيس ندايزيي، وكبار المسؤولين المنغوليين والوفود الرواندية. وقد تجلت في الجنازة نبرة سياسية حيث عبرت بعض عناصر التوتسي عن معارضتها للرئيس ندايزيي والأمم المتحدة. وثمة تطور إيجابي ألا وهو الاجتماع الذي عقده الرئيس جوزيف كابيلا والرئيس ندايزيي على هامش مؤتمر قمة دار السلام، في ١٨ آب/أغسطس، واتفقا فيه على العمل معا عن كثب لتخفيف التوتر في المنطقة دون الإقليمية.

مؤتمر قمة مبادرة السلام الإقليمية

١٧ - عقد في دار السلام في ١٨ آب/أغسطس، مؤتمر القمة الثاني والعشرون للمبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي. ورأس الاجتماع رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة بنجامين مباكا بصفته نائب رئيس المبادرة الإقليمية، حيث لم يتمكن من الحضور رئيس المبادرة وهو الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني من الحضور. وحضر اجتماع القمة رؤساء بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وموزامبيق، وزامبيا، ونائب رئيس أوغندا ونائب رئيس جنوب أفريقيا ووزير خارجية رواندا، وممثلو إثيوبيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

١٨ - وصادق القادة الإقليميون على المقترح الخاص بتقاسم السلطة الذي قدم في بريتوريا، في ٦ آب/أغسطس. وطلبوا إلى الحكومة الانتقالية أن تنشئ اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية في موعد لا يتجاوز ١٩ آب/أغسطس، وأن تضع دستور ما بعد الفترة الانتقالية في غضون ثلاثة أسابيع من ذلك التاريخ. وأدان رؤساء الدول الهجوم على مخيم غاتمبا للاجئين، وأعلنوا اعتبار قوات التحرير الوطنية منظمة إرهابية وطالبوا الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن بتأييد هذا القرار.

لجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا

١٩ - أكدت لجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا، في دورتها الثامنة عشرة، المعقودة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ نيسان/أبريل، برئاسة برهانو دينكا، ممثلي الخاص السابق لبوروندي، ضرورة أن يلتزم جميع المشاركين في العملية السياسية بكفالة اعتماد الصكوك القانونية اللازمة لبدء العملية الانتخابية، وأن تفي الأحزاب والحركات السياسية المسلحة بالشروط المسبقة لنزع أسلحتها وتسريح قواتها، وأن تدخل قوات التحرير الوطنية (رواسا) في مفاوضات مع الحكومة الانتقالية. وقد حثت اللجنة، في دورتها المعقودة في الفترة من ١٢ إلى

١٤ تموز/يوليه، الحكومة والجمعية الوطنية على إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية وقررت أنه في حالة فشل الأطراف في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن دستور ما بعد الفترة الانتقالية في موعد أقصاه ٣١ تموز/يوليه، ستقوم هي، وفقا للسلطات الممنوحة لها بموجب اتفاق أروشا، بتوظيف خبراء وطنيين أو دوليين لصياغة الوثيقة. وقررت اللجنة في دورتها العشرين، المعقودة في يومي ١٦ و ١٧ آب/أغسطس، وبعد أن لاحظت التقدم المحرز في إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية في ٥ آب/أغسطس، (انظر الفقرة ٨)، أن تعيد تقييم مسألة تعيين الخبراء في دورتها المقبلة عقب اجتماع قمة المبادرة الإقليمية في ١٨ آب/أغسطس.

ثالثا – إصلاح القطاع الأمني، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٠ – كلف مجلس الأمن، بمقتضى قراره ١٥٤٥ (٢٠٠٤) أونوب بالمساهمة في الجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية في إجراء الإصلاحات الضرورية لإدماج قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والمساعدة بصفة خاصة في تدريب الشرطة ومراقبتها. وتحقيقا لهذه الغاية أنشأت أونوب خلية إصلاح القطاع الأمني، لإسداء المشورة للحكومة في تخطيط وتنفيذ عمليات إدماج القوات المسلحة وإصلاحها.

توحيد الجيش

٢١ – صادقت اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار، في ١٧ حزيران/يونيه، على خطة مشتركة للعمليات لتجهيز نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم، وكان قد وافق عليها مجلس الوزراء في حينها. وقد تأخر التصديق على هذه الخطة، وهو شرط أساسي لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لشهور بسبب مناقشات مطولة حول تعريف المقاتل (وبالتالي أهليته أو أهليتها لتلقي المساعدة المخصصة للمسرحين. وقد تم الاتفاق على أن تشمل المعايير إثبات العضوية في حزب أو حركة سياسية مسلحة، وتحديد سلسلة من نسب الأسلحة إلى المقاتلين.

٢٢ – وأعلنت الحكومة في كانون الثاني/يناير، عن نيتها في إدماج كل من يرغب من المقاتلين السابقين المنتمين إلى الجماعات المسلحة في هيكل عسكري وطني، يتم بعد ذلك تقليص حجمه بتسريح نحو ٠٠٠ ١٤ مقاتل سنويا. وبالرغم من المخاوف التي أبديت في البداية من أن هذا قد يعني وجود قوة عسكرية في السنة الأولى تزيد على ٠٠٠ ٨٠ مقاتل (بما في ذلك القوات المسلحة البوروندية حسب المعلومات الواردة من الجماعات المسلحة، يرجح أن يقارب هذا الرقم ٠٠٠ ٧٠، منهم ٠٠٠ ١٣ ينقلون إلى الشرطة، وما بين ٠٠٠

١٠ إلى ٠٠٠ ١٥ من الأطفال الجنود والمتقاعدين وجرحى الحرب يتم تسريحهم فورا. وبذلك يتبقى قوات مسلحة قوامها نحو ٠٠٠ ٤٥ فرد، يسرح منها ٠٠٠ ٢٥ فرد لبلوغ هدف الحكومة في أن يكون قوام ٠٠٠ ٢٠ فرد. ولم تعد الحكومة حتى الآن خطة عملية لإدماج القوات المسلحة وتسريح أفرادها وإصلاحها، ولم تبين بعد كيف ستغطي الميزانية الضرورية لدعم هذه العملية.

٢٣ - وبفضل دعم قدمته حكومات كل من بلجيكا وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تم إنشاء معسكر في تينغا (في ريف بوجومبورا) لتوفير التدريب المتكامل للمقاتلين من مختلف الأحزاب والحركات السياسية المسلحة. ومن المقرر أن يبدأ، في أواخر آب/أغسطس تدريب لواء أمني مشترك قوامه ٤٠٠ ٢ فرد من بينهم مشاركون ينتمون إلى جميع الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا. وقدمت هولندا، في هذا السياق، التمويل اللازم لتغطية أنشطة المعسكر واحتياجاته من المعدات والإعدادات لمدة ستة أشهر.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٤ - تمضي الأعمال الفنية التحضيرية لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قدما. وتم تسليم أول مركز للتأهيل في غتيغا إلى اللجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإدماج في ١٥ تموز/يوليه. ومن المقرر أن يتم قريبا إكمال تجهيز مركزين آخرين أحدهما للقوات المسلحة البوروندية والآخر للأحزاب والحركات السياسية المسلحة.

٢٥ - وتمكنت اليونيسيف والهيئة الوطنية لتسريح الأطفال الجنود، بدعم من أونوب من تسريح أكثر من ١٠٠ ٢ طفل جندي من القوات المسلحة البوروندية، ومليشيات حفظ السلام المحلية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (نيانغوما)، حزب التحرير الشعبي - أغاكيزا (سابقا حزب تحرير شعب الهوتو بزعامة اتيان كرانازي)، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (جان بوسكو ندايكينغروكيس) وتم لم شملهم مع أسرهم.

٢٦ - ويتم تجميع أعضاء الحركات والأحزاب السياسية في ١٢ منطقة تجميع في فترة ما قبل نزع السلاح موجودة في جميع أنحاء البلد. ويقوم المراقبون العسكريون التابعون لأونوب بمراقبة مناطق التجميع في فترة ما قبل نزع السلاح بشكل منتظم. ولم تبدأ القوات المسلحة البوروندية حتى الآن تجميع جنودها في الثكنات وتقول إن نشر قواتها ضروري بسبب الأعمال القتالية الجارية مع قوات التحرير الوطنية (رواسا) ولتأمين حدود البلد. وقد طلبت الحكومة الانتقالية من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن

الديمقراطية (نكوروتزيزا) بنشر بعض الجنود لدعم العمليات العسكرية للقوات المسلحة البوروندية. وفي هذا الصدد، يدعى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) أن زهاء ٠٠٠ ٧ من مقاتلين يقومون بدوريات في سيبيتوكي وبوبانزا وريف بوجومبورا.

٢٧ – وقد مددت اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار في جلستها العامة الحادية والعشرين المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه، الموعد النهائي المحدد للأطراف كي تقدم قوائم موثقة بأسماء وأعداد مقاتليها وأسلحتهم إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويتعين على القوات المسلحة البوروندية أيضا أن تقدم خطة تجميع جنودها وأسلحتها الثقيلة في ذلك الموعد النهائي. وقامت جميع الأطراف باستثناء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) – بتقديم قوائم موثقة للجنة المشتركة لوقف إطلاق النار في ٥ آب/أغسطس. وعزا المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية عدم تقديمه لقائمته إلى مشاكل تقنية (عدم توفر مرافق حاسوبية) كما أن القوات المسلحة البوروندية لم تقدم قائمة بجنودها وأسلحتها أو خطة تجميع الجنود في الثكنات.

٢٨ – وعلى الرغم من توافر التمويل اللازم لنزع السلاح وإعادة الإدماج، وهو تمويل وفر معظمه البنك الدولي، يظل هناك مصدر قلق من عدم وجود خطة عملية واضحة لإدماج المقاتلين المسرحين في الحياة المدنية. وفضلا عن ذلك، فنتيجة لاستمرار تورط القوات المسلحة البوروندية والقوات التابعة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية – (نكورونزيزا) في عمليات عسكرية لا يزال تاريخ بدء العملية غير واضح. وفي الوقت نفسه ما زال الآلاف من العناصر المسلحة موجودين في المواقع المخصصة لفترة ما قبل نزع السلاح.

الشرطة

٢٩ – بدأ عنصر الشرطة المدنية بأونوب العمل فيما يتصل بتقييم الهيكل الحالي للشرطة؛ وإجراء تحليلات لاحتياجات التدريب؛ والمساعدة في صياغة خطة شاملة للترتيبات الأمنية أثناء فترة الانتخابات؛ وصياغة خطة استراتيجية لتعزيز أداء الشرطة المحلية عموما. ووفقا لخطة النشر، تم حتى الآن، نشر ٢٥ ضابط شرطة مدنية من أصل قوة مأذون بها قوامها ١٢٠ ضابطا. وسوف يتم نشر ضباط إضافيين تبعا لما تقتضيه الظروف على أرض الواقع.

٣٠ – وأنشأت الحكومة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ ”قيادة موحدة للشرطة الوطنية“ هي، في الواقع لجنة تنسيق وطنية تتألف من مؤسسات الشرطة والجهات الموقعة على اتفاق أروشا. وتتولى أونوب إسداء المشورة للجنة وقد تمكنت اللجنة، حتى الآن، من وضع جدول زمني،

واتفقت على قواعد وإجراءات داخلية لإنشاء دائرة وطنية للشرطة. كما أوصت بهيكل تنظيمي لقوات الشرطة البوروندية. وقد حثت عملية الأمم المتحدة في بوروندي اللجنة على العمل، على سبيل الأولوية، على وضع خطة عمل وطنية بالتنسيق مع الإصلاحات الجارية في القوات المسلحة.

٣١ - وكلفت الشرطة البوروندية بمهمة نزع أسلحة المدنيين وتهيئة بيئة آمنة للانتخابات. وفي ٦ تموز/يوليه، فرغت القيادة الموحدة من وضع خطة تشكيل قوة شرطة مؤقتة وتدريبها وتزويدها بالمعدات خلال الفترة المفضية إلى العملية الانتخابية. ووفقا لهذه الخطة يخضع ما مجموعه ١٤ ٤٠٠ ضابط شرطة يشكلون ٢٠ وحدة شرطة تعبوية قوام كل منها ٧٢٠ رجل وامرأة، لدورة تدريبية لمدة شهرين لتوفير الأمن للانتخابات. ونوقشت هذه الخطة في العديد من المنتديات مع الجهات الوطنية والدولية المعنية. وستباشر أونوب عملها بصفة استشارية وستقوم برصد الوفاء ببعض الشروط المسبقة المتصلة بتدريب وحدات الشرطة التعبوية، مثل ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية، ودفع المرتبات ومعايير الاختيار (العمر والتعليم).

رابعا - التطورات العسكرية والأمنية

٣٢ - وقعت مذبحة غاتومبا بعد فترة تصاعد خلالها التوتر في ريف بوجمبورا بينما شهدت مناطق أخرى من البلد ظروفا تتسم بالأمان نسبيا. ومع ذلك وقعت انتهاكات متفرقة لاتفاقات وقف إطلاق النار في تلك المناطق. فقد هاجمت القوات المسلحة البوروندية، في ٨ تموز/يوليه، مقاتلي حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (موغابارابونا)، في مبينغا (سيبيتوكي)، متهمة تلك المجموعة بأنها لم تحترم اتفاقاتها باحتلالها موقع سابق للقوات المسلحة البوروندية خارج منطقة التجميع في فترة ما قبل نزع الأسلحة المحددة لها. وقد وقع الحادث قبل أن تتاح للجنة المشتركة لوقف إطلاق النار فرصة لتقييم الوضع. وتوسطت أونوب في الأمر مما أسفر عن انسحاب الطرفين إلى مواقع متفق عليها. ووقع حدث ثان، في ٢٣ تموز/يوليه، حين هاجمت القوات المسلحة البوروندية أعضاء في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (نيانغوما) في موينغا، بدعوى أن تلك المجموعة قامت بأنشطة خارج منطقة التجميع في فترة ما قبل نزع السلاح المحددة لها.

٣٣ - ولا يزال الوضع الأمني في محافظتي سيبيتوكي وريف بوجومبورا مسألة مقلقة للغاية. ففي ريف بوجومبورا، تشتبك قوات التحرير الوطنية (رواسا) والقوات المشتركة للقوات المسلحة البوروندية/والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) بصورة منتظمة في مناوشات وبخاصة حول قرى كابيزي وموهوتا وموتومبا.

فقد نشب قتال عنيف، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه أدى إلى تشريد قرابة ٠٠٠ ٢٥ شخص من أهالي تلك القرى بصفة مؤقتة. وهاجمت قوات التحرير الوطنية في ٨ آب/أغسطس قافلة كان من بينها الأسقف الانكليكاني ومرافقوه. وقد فرت القافلة دون أن يمسها أذى، رغم أن قوات التحرير الوطنية أخبرت أونوب فيما بعد أنها سوف تهاجم ''المدنيين من أنصار الحكومة ما دام سكان ريف بوجومبورا يعانون على أيدي قوات الحكومة''.

٣٤ - وقد أثار الجنرال ديريك مبويسيلو موييي (جنوب أفريقيا) قائد أونوب، مع رئيس أركان القوات المسلحة البوروندية مسألة التقارير التي تفيد بانتهاك القوات المسلحة البوروندية لحقوق الإنسان، وبخاصة حصار القرى والاعتقالات التعسفية وإطلاق النار على المدنيين الذين يحاولون الفرار من تلك الاعتقالات. وذكر رئيس أركان القوات المسلحة البوروندية أنه سيحاول كفالة احترام قواته لحقوق الإنسان.

٣٥ - وقد وردت خلال تموز/يوليه وآب/أغسطس تقارير عن اشتبكات بين عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتراهاموي في محافظة سيبيتوكي في أعقاب الأعمال القتالية التي وقعت في أيار/مايو - حزيران/يونيه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد كثفت أونوب وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو أعمال الرصد كل في جانبه الحدودي وذلك بهدف اعتراض أي عناصر من القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتراهاموي أو العناصر الكونغولية التي تحاول التسلل عبر الحدود.

٣٦ - اشتد عدم الاستقرار والتوتر في هذه المناطق الحدودية نتيجة للمذبحة التي وقعت في مخيم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في غاتومبا، في ١٣ آب/أغسطس (انظر الفقرات ١٣ إلى ١٦ أعلاه). وعقب تلك المذبحة كثفت القوات المسلحة الرواندية وجودها، في روغومبا وكاروراما (سيبيتوكي)، فضلا عن غاتومبا، كما نشرت أونوب سرية واحدة للمساعدة في توفير الأمن في مركزي المرور العابر التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في روغومبو وكاروراما. وتعمل أونوب أيضا بشكل وثيق مع المفوضية والحكومة لنقل اللاجئين إلى مناطق آمنة.

نشر العملية

٣٧ - في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، انضم نحو ٦١٢ ٢ فردا من القوات التابعة للبعثة الأفريقية في بوروندي (إثيوبيا وجنوب أفريقيا وموزامبيق) و ٢٩ مراقبا عسكريا من بوركينا فاسو، وتوغو وتونس وغابون ومالي للعمل كجنود تحت شارات عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وبلغ مجموع قوات أونوب حتى ٢٣ آب/أغسطس، ٣١٢ ٣ فردا تتألف من

كتائب من إثيوبيا وجنوب أفريقيا؛ وسرية واحدة من موزامبيق، وسرية هندسية ومستشفى من المستوى الثاني من باكستان؛ ووحدة طيران ووحدات دعم أخرى من جنوب أفريقيا؛ و ١٠٢ من المراقبين العسكريين.

٣٨ - وحدثت تأخيرات في إمداد عملية الأمم المتحدة في بوروندي بالقوات نظرا لبطء الدول الأعضاء في الاستجابة للطلبات المتعلقة بتوفير وحدات متخصصة، وطلبت بعض البلدان المساهمة بالقوات تأخير مواعيد نشر القوات التي سبق واتفق عليها، بينما نشرت بلدان أخرى قوات بدون المعدات اللازمة. وفضلا عن ذلك، لم يبد أي من البلدان المساهمة بالقوات حتى الآن أي اهتمام بتوفير وحدة بحرية أو بمتابعة فكرة إيجاد قوة ''متاحة وراء الأفق'' التي طرحتها في تقريري الأخير (S/2004/210). ولذلك فقد تعثر الجدول الزمني الذي وضعته أونوب لنشر أفرادها. بيد أنه، رغم ما ذكرته جنوب أفريقيا من أنها لن تستطع الاستمرار في توفير العديد من الوحدات المتخصصة، فقد وافقت على إبقاء قواتها البحرية وقواتها الخاصة والشرطة العسكرية ووحدات حماية المقر والوحدات الهندسية، وذلك إلى أن يتم نشر وحدات بديلة، الأمر الذي من شأنه أن يحسن الاستعداد التشغيلي الأولي لعملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٣٩ - نشرت أونوب، وفقا لمفهومها للعمليات، كتيبة في كل من غيتيغا (وتشمل محافظات غيتيغا، وكيانزا، وكيروندو. ومرامفيا، وموينغا، وموارو، ونغوزي) وبوبانزا (وتشمل محافظتي بونانزا وسيبيتوكي) وتبقى سرية واحدة في بوجمبورا وسيتم زيادة قوامها لتصبح كتيبة مسؤولة عن مناطق من ضمنها ريف بوجمبورا وبوروري. ومع توسع العملية سيجري نشر كتيبة في كل من مكامبا (وتشمل مكامبا، وروتانا ورويغي وكانكوزو) وسيبيتوكي.

٤٠ - ونتيجة لاستمرار عدم الاستقرار بدأت أونوب دوريات يومية في ريف بوجمبورا، وقريبا سيكون لها وجود في المحافظة على مدار الساعة. وبالإضافة إلى ذلك تم نشر نحو ١٠٠ مراقب عسكري في مواقع ميدانية معظمها في ريف بوجمبورا. وقد واجهت أونوب عند نشرها في البداية في ريف بوجمبورا، بعض الصعوبات في تنسيق حرية حركتها. بيد أن هذا الوضع تحسن مؤخرا حيث يوجد تنسيق وثيق بصفة منتظمة بين أونوب والقوات المسلحة البوروندية. وفي الوقت نفسه تقوم الوحدة البحرية بدوريات يومية في بحيرة تنغانيقا بين نهر روزوسي وحدود جمهورية الكونغو الديمقراطية وكابيزي في الجنوب. ولتعزيز التنسيق، وبخاصة فيما يتعلق بتحركات العناصر المسلحة عبر الحدود والاتجار بالأسلحة ألحقت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضابط اتصال بأونوب ومن المزمع

أن يعين ضابط من أونوب في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق ترتيب تبادلي.

خامسا – حقوق الإنسان

٤١ – لم يطرأ للأسف، على حالة حقوق الإنسان في البلد أي تحسن يذكر فعمليات إعدام المدنيين بإجراءات موجزة وأعمال التعذيب والعنف الجنسي والاحتجاز التعسفي وغير القانوني التي تستهدف السكان المدنيين في المقام الأول ما زالت مستمرة، مع إفلات مرتكبيها من العقاب. وتشيد خطورة الوضع بوجه خاص في ريف بوجومبورا. فقد اتُهمت قوات التحرير الوطنية والقوات المشتركة بين القوات المسلحة البوروندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، علاوة على نهبها للسكان وإخضاعهم إلى حالة مستمرة من الخوف.

٤٢ – ويُدعى أنه في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ قتلت القوات الحكومية ثمانية مدنيين من بينهم طفلان صغيران في قرية كيناما. وفي ١١ تموز/يوليه، نجا المسؤول الإداري بقرية موتامبو من هجوم بقنبلة يدوية يُشتبه في أن تكون قوات التحرير الوطنية (رواسا) هي التي شنته. ويتردد أن تسعة أشخاص أصيبوا بجراح وأن ثلاثة منهم توفوا بعد ذلك. وفي ١٤ تموز/يوليه قتلت قوات التحرير الوطنية (رواسا)، حسبما يدعى أيضا، سبعة أشخاص في قرية موكيكي. وتستهدف معظم الهجمات المنسوبة إلى قوات التحرير الوطنية (رواسا) المسؤولين الإداريين.

٤٣ – وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٥ حزيران/يونيه توجه الأمين العام المساعد للشؤون السياسية توليامييني كالوموه على رأس بعثة تقييم متعددة الاختصاصات إلى بوروندي للنظر في مدى استصواب فكرة إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية لبوروندي ومدى جدواها على نحو ما يدعو إليه اتفاق أروشا. ومن المتوقع أن يوضع التقرير، قريبا، في صيغته النهائية.

٤٤ – وتجدر بالتذكير بأن أزمة سنة ١٩٩٣ سبقتها حملة اتهامات واسعة النطاق جرى فيها التعريض بمزاولة السحر واستخدمت في بث الرعب في نفوس سكان الريف. وقد عادت تلك الاتهامات تطفو على السطح مجددا خلال الأشهر الأخيرة، وأفادت تقارير بتعرض أشخاص يدعى أنهم مشعوذين وساحرات للضرب وللقتل حرقا في بعض الحالات. كما أفيد عن حالات تسميم عدة في أنحاء مختلفة من البلد. وتعتزم عملية الأمم المتحدة في بوروندي الشروع قريبا في إجراء تحقيقات بشأن تلك الحالات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٥ - وقد أنشأ بعض المقاتلين السابقين في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) نظامين للإدارة لإقامة العدل، بالتوازي مع الحكومة الانتقالية، وشمل ذلك إنشاء مراكز احتجاز غير قانونية. وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤، نُقل ١٢ شخصا إلى سجن روييجي بعد أن ظلوا لفترة تتراوح بين ثلاثة وتسعة أشهر محتجزين في موقع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) في كاريندا، في ظل ظروف مهينة ولا إنسانية، وقد ظهرت عليهم علاقات التعذيب. كما يُزعم أن كلا من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) من جهة وقوات التحرير الوطنية (رواسا) يفرض غرامات وضرائب على سكان ريف بوجومبورا.

٤٦ - وبالتنسيق الوثيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تنوي أونوب نشر ما يربو على ٤٠ مراقبا لحقوق الإنسان في خمسة مكاتب ميدانية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير بشأنها. كما ستعمل أونوب مع منسق الشؤون الإنسانية ودوائر العمل في المجالات الإنسانية على حماية شؤون المدنيين. وأنشأت أونوب، أيضا، ''وحدة الشؤون الجنسانية'' للعمل على النهوض بالقضايا الجنسانية وبخاصة دعم مشاركة النساء في العملية الانتخابية وتعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي. وعلاوة على ذلك، أنشأت أونوب وظيفة خاصة يشغلها مسؤول عن قواعد السلوك من أجل ضمان اعتماد سياسة قوامها عدم التهاون إزاء أي عنف جنسي أو ترهيب يمارسه أي من موظفي الأمم المتحدة في بوروندي.

سادسا - الحالة الاقتصادية

٤٧ - في سنة ٢٠٠٣، سجل الاقتصاد في بوروندي معدل نمو سلبي قدره واحد في المائة بالقيمة الحقيقية، مما زاد من حدة الفقر المدقع القائم والمشاكل الإنسانية. ويعيش ما تقدر نسبته بـ ٦٧ في المائة من السكان دون خط الفقر، في حين تصل نسبة السكان البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية إلى ٦ في المائة؛ وقد سُجل في عام ٢٠٠٣ ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢٥ حالة وفاة بسبب الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). أما التضخم، فتبلغ نسبته عشرة في المائة.

٤٨ - وقد أبرمت الحكومة اتفاقات مع مؤسسات بريتون وودز بشأن برنامج إصلاح اقتصادي يهدف إلى تحقيق استقرار الوضع الاقتصادي الكلي وتيسير تعبئة المساعدة الأجنبية وإرساء أسس النمو والتخفيف من حدة الفقر. ويجري تنفيذ سياسات اقتصاد كلي لتشجيع النمو وخفض معدل التضخم. وقد حددت الحكومة معدل نمو حقيقي مسقط نسبته ٥ في

المائة، استنادا إلى توقع مؤداه أن هطول الأمطار بالمعدل المعتاد وعودة اللاجئين من شأنهما أن يفضيا إلى زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة ٤ في المائة. كما حددت الحكومة معدلا مستهدفا للتضخم مقداره ٥,٥ في المائة مستندة في ذلك إلى تخفيض أسعار السلع الأساسية واستقرار أسعار النفط الثابتة وإلى سياسة مالية حذرة.

٤٩ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، عقد الممثل الخاص للأمين العام اجتماعا ضم ١١ جهة مانحة ألا وهي إيطاليا، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وكندا، وهولندا، واليابان، والولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية، والبنك الدولي من أجل تحديد المعايير التي من شأنها أن تكفل سرعة دفع زهاء ١,٣ مليار دولار أمريكي في شكل تبرعات. وقد شدد المانحون على ضرورة أن تحدد الحكومة بوضوح البرامج التي تلتمس التمويل من أجلها، بما في ذلك توفير برامج مفصلة بشأن الإدارة الرشيدة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وإصلاح الشرطة. كما حث المانحون الحكومة على ضمان الشفافية في الميزانية المخصصة للدفاع، وإعداد خطة واضحة من أجل إدماج المقاتلين السابقين وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة وطنية.

سابعا - الحالة الإنسانية

٥٠ - لئن كانت الحالة الإنسانية في معظم أنحاء بوروندي، تشهد تحسنا بطيئا فقد ظلت تلك الحالة في ريف بوجومبورا تتسم بالهشاشة. حيث تضرر عشرات الآلاف من السكان من الصراع، ولا سيما في قرى موهوتا وموتامبو وكابيزي، وتشردت قطاعات كبيرة من السكان وتقطعت سبل وصولها إلى حقولها الزراعية.

٥١ - وقد أسفرت أعمال القتال التي دارت في أيار/مايو وحزيران/يونيه في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية عن نزوح ما يربو على ٠٠٠ ١٩ لاجئ إلى محافظة سيبيتوكي وريف بوجومبورا لفترة تزيد عن ثلاثة أسابيع ابتداء من ٩ حزيران/يونيه. وكانت مفوضية شؤون اللاجئين قد بدأت قبل مجزرة غاتومبا في نقل اللاجئين الراغبين في ذلك إلى موقع في محافظة مونيغا. وفي أعقاب المجزرة، وافقت السلطات على التعجيل بنقل اللاجئين مجددا إلى مناطق أكثر توغلا في الشرق. وقد وفر برنامج الأغذية العالمي مخزونات غذائية، في حين توفر اليونيسيف وشركاؤها التوجيه المعنوي إلى الناجين الذين أصيبوا بصدمات.

٥٢ - وعقدت اللجنة الثلاثية المؤلفة من مفوضية شؤون اللاجئين وحكومتي بوروندي وتنزانيا جلستها العامة الثامنة في بوجومبورا يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه لمناقشة سبل التعجيل بإعادة اللاجئين البوروندين من تنزانيا إلى ديارهم وإعادة توطينهم. وبعد ذلك،

افتتحت نقطة دخول جديدة في ماكامبا لتسهيل عودة المزيد من اللاجئين. وفي ٣٠ تموز/يوليه بلغ عدد اللاجئين الذين عادوا منذ بداية السنة ما يربو على ٠٠٠ ٥٦ لاجئ، منهم ٩١٥ ٦١ لاجئا أعيدوا إلى الوطن برعاية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وبذلك بلغ مجموع العائدين إلى وطنهم منذ سنة ٢٠٠٢ نحو ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ. ويُحتمل أن يرتفع عدد العائدين خلال الأشهر المقبلة، ريثما يتم التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن الانتخابات. وعليه، يقدر عدد اللاجئين البوروندیين الذين بقوا في تنزانيا بنحو ٠٠٠ ٧٧٧ لاجئ، يعيش ما يربو على ٠٠٠ ٢٨٧ منهم في مخيمات و ٠٠٠ ١٧٠ في مستوطنات و ٠٠٠ ٣٠٠، معظمهم فروا من بوروندي في ١٩٧٢، في قرى.

ثامنا – الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٣ – أنشأت أونوب، وفقا لولايتها، مركزا لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، وسيقدم إلى كل من العملية والحكومة الانتقالية والمنظمات الإنسانية الدعم في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد أُعد مشروع استراتيجية بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام في بوروندي، يجري تعميمه حاليا من أجل التعليق عليه. كما أنشئت آليات تنسيق وأقيمت علاقات عمل فعالة مع أصحاب المصلحة المعنيين كلهم. أما إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بأنشطة إزالة الألغام يضطلع بها باستخدام معدات قوة أونوب، فقد أعدها مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام ووافق الممثل الخاص للأمين العام على تنفيذها.

تاسعا – الجوانب المالية

٥٤ – لقد أذنت لي الجمعية العامة بموجب قرارها ٣١٢/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه بالدخول في التزامات بمبلغ ١٥٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تشمل مبلغ ٤٩,٧ مليونا لإنشاء أونوب للفترة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ و ١٠٦,٣ ملايين للإنفاق على العملية في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد منحتني الجمعية هذا الإذن ريثما يتم استعراض الميزانية الكاملة للبعثة للفترة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ خلال الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والخمسين.

٥٥ – ومنذ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لحساب أونوب الخاص ١٤٦,٧ مليون دولار. وفي ذلك التاريخ، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٤٧٨,٧ ٢ مليون دولار.

عاشرا – الملاحظات

٥٦ – لقد روعت المذبحة التي وقعت في غاتومبا، في ١٣ آب/أغسطس المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بأحر التعازي إلى أسر من قتلوا وجُرحوا في تلك المذبحة. ويتوجب على حكومتي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي بأسره كفالة إخضاع المسؤولين عن تلك المذبحة للمساءلة. ولا شك في أن كلا من مذبحة غاتومبا والتقارير التي تفيد باحتمال وجود تحالف بين قوات التحرير الوطنية والمجموعات المسلحة الكونغولية والرواندية يشكل تطورا مقلقا ليس بالنسبة لبوروندي فحسب، بل وللمنطقة دون الإقليمية برمتها. والواقع أن اجتماع الرئيسين كابيلا وندابيزيبي في ١٨ آب/أغسطس يعد في رأيي، بادرة مشجعة وإنني لأناشدهما العمل على كفالة أن تواصل حكومتاهما وقواتهما العسكرية العمل معا عن كثب لضمان الأمن على حدودهما المشتركة. كما أناشد حكومة رواندا أن تعمل عن كثب هي أيضا مع حكومتي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع حد لويلات الأعمال القتالية القائمة على أسباب عرقية وللتجاوزات التي نكبت بها شعوب المنطقة دون الإقليمية لفترة طويلة للغاية.

٥٧ – ويساورني أيضا قلق شديد حيال إمكانية ازدياد حدة التوترات العرقية في بوروندي في أعقاب مذبحة غاتومبا. لذا، يتعين على الأطراف البوروندية ألا تسمح لهذا الحادث المروع أن يردهم إلى الوراء بعد سنين من التقدم نحو السلم والتنمية. فعلى الرغم من التأخيرات في بعض جوانب عملية السلام، أظهرت المفاوضات بشأن تقاسم السلطة في فترة ما بعد الفترة الانتقالية أن الأطراف كانت تتحلى بالإرادة لإيجاد أرضية مشتركة من أجل تنفيذ الجدول الزمني الموضوع في آروشا، ومن أجل صون السلام في بلدها. وإنني أدعو الأطراف جميعها إلى الاستمرار في هذا الاتجاه. فإيجاد السبل التي من شأنها ضمان أمن المجموعات كافة في البلد وحريتها في المشاركة بصورة هادفة في الحكومة والاقتصاد هو الدرب الوحيد صوب الاستقرار والتنمية في الأمد البعيد.

٥٨ – إن انتهاكات حقوقا لإنسان التي ما برح المدنيون الأبرياء يعانون منها في بوروندي أمر غير مقبول. ويجب أن يدرك المسؤولون عنها أن زمن الإفلات من العقاب قد ولّى. وإنني أطالب المسؤولين عن تلك الانتهاكات بالكف عنها فورا، وأذكّرهم بأنهم سيخضعون للمساءلة. كما أدعو الحكومة الانتقالية إلى العمل بهمة في جو من الصراحة مع أونوب ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومع غيرهما من الجهات المانحة لتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات القضائية لديها ولضمان أنها تعمل بتراهة من أجل كل المجموعات في البلد.

٥٩ - لقد استندت في توصيتي مجلس الأمن بأن ينظر في إنشاء بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام في بوروندي (A/2004/210) إلى الطلب الذي تقدمت به الأطراف البوروندية وإلى التزامها المعلن بإنجاز العملية الانتقالية وإجراء الانتخابات بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ولئن كانت الأطراف واصلت التفاوض بصورة نشطة تحقيقا لتلك الغاية فما زال من المتعين عليها أن تبدي النوايا الحسنة والإرادة السياسية اللازمة للوفاء بالتزاماتها حيال بعضها البعض وحيال مجلس الأمن.

٦٠ - لقد تأخر إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح تأخرا ملحوظا لغياب المشاركة الفعلية، ولا سيما من قبل القوات المسلحة البوروندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (لنكورونزيزا). أما الجدول الزمني للانتخابات، فما زال يكتنفه التأخير هو أيضا.

٦١ - وإني لأناشد الأطراف أن تهتدي بمشورة ممثلي الخاص التي مفادها أنه يجب فصل العمال الفنية التحضيرية للانتخابات عن الجواب السياسية. وأتوقع أن تكمل الحكومة إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية بحلول ٢٩ آب/أغسطس على نحو ما طلبت المبادرة الإقليمية، وأن تعمل على إكمال صياغة الدستور واعتماد كل القوانين الانتخابية المتبقية بعد ذلك بفترة وجيزة.

٦٢ - وفي الختام، يسرني أن أشكر ممثلي الخاص السابق برهانو دينكا على الدور الذي اضطلع به خلال سنوات عدة في تقديم العون لعملية السلام في بوروندي. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للمبادرة الإقليمية، ولجنوب أفريقيا لجهودها الدؤوبة في دعم الشعب البوروندي من خلال دورها كميسّر ومن خلال إسهامها في أونوب. كما أود أن أتوجه بتحية احترام وتقدير إلى ممثلتي الخاصة الآنسة كارولين مكاسكي وإلى نساء أونوب ورجالها وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها في بوروندي لتفانيهم من أجل إحلال السلام في ذلك البلد.

المرفق

عملية الأمم المتحدة في بوروندي (أونوب)

قوام العنصر العسكري والشرطة المدنية

العنصر العسكري

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	ضباط الشرطة
بنغلاديش	٢			٢	
بنن	٤			٤	٢
بوليفيا	٣			٣	
بوركينا فاسو	٧	٢		٩	٦
الكاميرون					٥
تشاد	٧			٧	
الصين	٣			٣	
أثيوبيا	٣	٣	٨٥٣	٨٥٩	
غابون	٦			٦	
غامبيا	٢			٢	
غواتيمالا	٣			٣	
غينيا	٢			٢	١
الهند	٢	٢		٤	
الأردن	٢	٢		٤	
ملاوي	٣			٣	
ماليزيا	٣			٣	
مالي	١١	٢		١٣	١١
موزامبيق	٣	٤	٢٢٥	٢٣٢	
ناميبيا	٣			٣	
نيبال	٣	١٠	٦٨٠	٦٩٣	
النيجر	٢			٢	٧
نيجيريا					١
باكستان	٣	٦	٣١٤	٣٢٣	
باراغواي	٣			٣	
بيرو	٣			٣	
الفلبين	٣			٣	

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	ضباط الشرطة
رومانيا	٥			٥	
روسيا	٦			٦	
السنغال	٥	٤		٩	١
جنوب أفريقيا	٢	٢٤	١ ٠٤١	١ ٠٦٧	
إسبانيا		١		١	
سري لانكا	٢			٢	
توغو	١١	٣		١٤	
تونس	٨	٣		١١	
تركيا					١
أوروغواي	٣			٣	
اليمن	٣			٣	
زامبيا	٢			٢	
المجموع	**١٣٣**	**٦٦**	**٣ ١١٣**	**٣ ٣١٢**	**٣٥**

Map No. 4222 UNITED NATIONS
August 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section